



جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

اسم المادة : النحو

المرحلة : الثالثة

عنوان المحاضرة : الإضافة (المحاضرة الأولى)

مدرس المادة : د. عبدالكريم عبد أحمد

٢٠٢٦ - ٢٠٢٥

الإضافة (المحاضرة الأولى)

قال ابن مالك :

نونا تلي الإعراب أو تنوينا	مما تضيف أحذف كطور سينا
والثاني أجر وأنو من أو في إذا	لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك وأخصص أولا	أو أعطه التعريف بالذي تلا

تعرف الإضافة بأنها ((نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجر، توجب جر الثاني أبداً، نحو "هذا كتاب التلميذ". لبست خاتم فضة)) أو ((نسبة اسم إلى آخر وإسناده إليه)) ، ويسمى الأول مضافاً، والثاني مضافاً إليه ، فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جر مقدر وهذا الحرف واحد من أربعة وهي (اللام ، أو من ، أو في ، أو الكاف) .

ملاحظة : تحذف نون المثلثي ونون الجمع والتلوين من الاسم المفرد من الاسم المضاف

ملاحظة : عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجر المقدر بينهما على الصحيح.

ملاحظة : يعرب المضاف بحسب موقعه من الجملة أما المضاف إليه فيكون مجروا أبداً .

ملاحظة : تكون الإضافة على تقدير أحد حروف الجر الأربع وهي (**اللام** ، **من** ، **في** ، **الكاف**) ، فإذا قدر (**اللام**) سميت (**لامية**) ، وإذا قدر (**من**) سميت (**بيانية**) ، وإذا قدر (**في**) سميت (**ظرفية**) وإذا قدر (**الكاف**) سميت (**تشبيهية**) وفيما يأتي بيان ذلك مع الأمثلة :

١: **اللامية** ما كانت على تقدير (**اللام**) ، وتفيد الملك أو الاختصاص نحو : هذا غلام زيد ، أي : هذا غلام زيد ، وهو : كتاب صديق أي كتاب لصديق .

٢: **البيانية** ما كانت على تقدير (**من**) ، وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، نحو : (هذا ثوب خز) و (خاتم حديد) والتقدير : هذا ثوب من خز ، وخاتم من حديد ، (فجنس الثوب هو الخز ، وجنس الخاتم هو الحديد ، فالخز بين جنس الثوب ، والحديد بين جنس الخاتم .

٣: **الظرفية** ما كانت على تقدير (**في**) ، وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، وتفيد زمان المضاف أو مكانه ، نحو : (أعجبني ضرب اليوم زيداً) ، أي : ضرب زيد في اليوم ، ومن هذه الإضافة قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ سَاعِهِمْ تَرْبُصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة] ، أي : تربص في أربعة أشهر . وكذلك قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْوَلِيْلَ وَالنَّهَارِ﴾ [سبا : ٣٣] أي : مكر في الليل .

٤ : التشبيهية ما كانت على تقدير (كاف التشبيه) ، وضابطها أن يضاف المُشبَّه به إلى المُشبَّه ، نحو

ذَهْبُ الْأَصِيلِ عَلَى لَجَنْ المَاءِ
وَالرَّيْحُ تَعْبُثُ بِالْغُصُونِ، وَقَدْ جَرَى
أَيْ : ذَهْبُ كَاالْأَصِيلِ .

* * أنواع الإضافة

١ : الإضافة غير المحضة وتسمى الإضافة اللفظية أيضا وهي (إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله وهي لا تفيد الاسم تخصيصا ولا تعريفا) . أو هي (ما يقلب أن يكون فيها المضاف وصفا يدل على الحدوث في زمن الحال والاستقبال أو الدوام أي مشبها للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية وتکاد تحصر في المستعقات - اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة - ، وسميت بغير المحضة ؛ لأنها على تقدير الانفصال .

٢ : الإضافة المحضة وتسمى الإضافة المعنوية : وهي إضافة حقيقة تكسب المضاف معنى معينا ، وهي تفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة نحو (هذا غلام امرأة) ، وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة نحو (هذا غلام زيد) ، وسميت بالمحضة ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال .

قال ابن مالك :

وصفا فعن تنكيره لا يعدل وإن يشابه المضاف يفعل

مرorum القلب قليل الحيل كرب راجينا عظيم الأمل

وتلك محضة ومعنى وذى الإضافة اسمها لفظية

الإضافة اللفظية أو غير المحضة تکاد تحصر هذه الإضافة في المستعقات :

١ : اسم الفاعل (الدال على الحال أو الاستقبال) نحو : (هذا ضارب زيد الآن أو غدا) .

٢ : اسم المفعول (الدال على الحال أو الاستقبال) نحو (هذا مضروب الأب الآن أو غدا) .

٣ : صيغ المبالغة : (في كل الأحوال) نحو (هو ضرائب الرؤوس) .

٤ : الصفة المشبهة : (في كل الأحوال) نحو (حسن الوجه) و (قليل الحيل) .

قال ابن مالك :

إن وصلت بالثان كالجعد الشعر ووصل أل بهذا المضاف مفتر

أو بالذى له أضيف الثاني

كزيد الضارب رأس الجانى

* *** حكم (ال) التعريف على المضاف :

١: الإضافة المعنوية (المحضة) لا يجوز دخول (ال) التعريف على المضاف الذي إضافته محضة وإنما تدخل على المضاف إليه فقط فلا يجوز القول : (هذا الغلام رجل) ، وإنما يقال (هذا غلام الرجل) ، وسبب ذلك ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما ، وبعبارة أخرى أن الألف واللام تفيد التعريف والإضافة تفيد التعريف لذلك لا يجوز الجمع بين شيئين لنفس الغرض .

٢: الإضافة اللفظية (غير المحضة) تدخل (ال) التعريف على المضاف بشرط :

أ: أن تدخل (ال) على المضاف والمضاف إليه نحو (الجعد الشعر) و (الناصر المظلوم) .

ب: أن تدخل (ال) على ما أضيف إليه المضاف إليه نحو (زيد **الضارب** رأس **الجانى**) .

قال ابن مالك :

وكونها في الوصف كاف إن وقع مثنى أو جمعا سبيلاه أتبع

إذا كان المضاف (مثنى) أو (جمع مذكر سالم) تدخل (ال) على المضاف ولا يشترط على المضاف إليه نحو (هذان **الضاربا** زيد) فقد دخلت الألف واللام على المضاف فقط دون شرط ؛ لأنه وصف جاء مثنى ، وكذلك جمع المذكر السالم نحو (هؤلاء **الضاربو** زيد) .

الإضافة (المحاضرة الثانية)

قال ابن مالك : وأول موهما إذا ورد

ملاحظة : لا يضاف الاسم إلى مرادفه، فلا يقال : (ليث أسد) ، و (قمح بُرْ) ، إلا إذا كانا علمين فيجوز نحو (محمد خالد) أو (سعيد كرز) فهذا مؤول فيؤول الأول بالمعنى والثاني بالاسم فكانه قال : جاعني مسمى (خالد) ، أو (كرز) .

ملاحظة : لا يضاف موصوف إلى صفتة، فلا يقال (رجل فاضل) ، وأما

ولا يضاف اسم لما به أتحد معنى

قولهم (صلاة الأولى) ، و (مسجدُ الجامِع) ، و (حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ) ، فهو على تقدير حذف المضاف إليه وإقامة صفتِه مُقامَه ، والتأویلُ (صلاةُ الساعَةِ الأولى) ، و (مسجدُ المكانِ الجامِع) ، و (حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الحماقَاءِ) .

علل تعليلاً نحوياً : لماذا لا يجوز إضافة الاسم إلى مرادفه ، والموصوف إلى صفتِه ؟

الجواب : لأن المضاف يتخصص بالمضاد إليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما به أتحد في المعنى كالمرادفين وكالموصوف وصفته .

قال ابن مالك :

واريما أكبث ثان أولا تأنيثا أن كان لحذف موهلا

يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث بشرطين :

١: أن يكون المضاف صالحاً للحذف .

٢: أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف .

فمن اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث (قطعت بعض أصابعه) فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ولصحة الاستغناء عن المضاف بالمضاد إليه فتقول : قطعت أصابعه ، ومنه الشاهد

مشين كما اهتزت رماح تسفهـت أعليها مَرِ الْرِّيَاحِ النواسـم

موطن الشاهـد : (مَرِ الْرِّيَاحِ)

وجه الاستشهاد : أنت المر لإضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهـت الـريـاحـ.

وقد يكون المضاف مؤنثاً فيكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم قوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾» [الأعراف: ٥٦] ، فرحمـةـ مؤنـثـ واكتـسبـ التـذـكـيرـ بـإـاضـافـتهاـ إـلـىـ اللهـ تعالىـ .

ملاحظة : فإن لم يصلاح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول : (خرجت غلام هند) إذ لا يقال : (خرجت هند) ويفهم منه خروج الغلام .

قال ابن مالك

وبعض الأسماء يضاف أبداً
المُلَازِمُ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ

إنَّ مَا يُلَازِمُ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ نُواعَنِ

الأول : نوع لا يجوز قطعه عن الإضافة أي ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أبداً بلا إضافة وهي (عند ، ولدى ، وسوى ، وقارى الشيء ، وحماداه بمعنى خايتها) .

الثاني : نوع لا يجوز قطعه عنها لفظاً لا معنى، أي يكون المضاف إليه متواياً في الذهن بعبارة أخرى هو ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ نحو (كل ، وبعض ، وأي) .

قال ابن مالك :

وي بعض ما يضاف حتماً امتنع
إيلاؤه اسمها ظاهراً حيث وقع
كوحد لبى ودولى سعدى
وشذ إيلاء يدى للبى

هناك ألفاظ تكون مضافة إلى الضمير حسراً ولا تضاف للاسم الظاهر ومنها :
١: (وحد) ، ويضاف إلى كل ضمير فتقول : (وحده ووحدك ووحدها ووحدهما ووحدكم) .
٢: (لبيك وسعديك وحنانيك ودوليك) ولا تضاف إلا إلى ضمير الخطاب، فتقول : (لبيك ولبيكما ولبيكم وسعديكم) وهي مصادر مثابة لفظاً، ومعناها التكرار، فمعنى (لبيك) اجابة لك بعد اجابة. ومعنى (سعديك) اسعدنا لك بعد اسعدنا. وهي لا تستعمل إلا بعد (لبيك). ومعنى (حنانيك) تحنناً عليك بعد تحنناً. ومعنى (دوليك) تداولناً بعد تداولناً. وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، اذ التقدير (أليك تلبيةً بعد تلبيةً. وأسعدك إسعدناً بعد اسعدناً) . وعلامة نصبها الياء لأنها تثنية .

ملاحظة : كما ذكرنا بأن (لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودوليك) تضاف إلى ضمير **الخطاب** حسراً ، فقد شذ عن هذا إضافة (لبى) إلى ضمير **الغائب** في قول الشاعر :

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون
لقلت لبيه لمن يدعوني
موطن الشاهد : (لبيه) .

وجه الاستشهاد : حيث أضاف (لبى) إلى ضمير الغائب .